

التقرير دعا الإدارة العامة للإحصاء للعناية بسلامة ودقة وحداثة الأرقام التي يعتمد عليها في التشخيص حتى تكون العلاجات ناجحة

«الशल» : التنمية مشروع جاد جداً يتطلب احتشاد كل مؤسسات الدولة لتحقيقه

حذر تقرير «الशल» الأسبوعي الذي تعده وحدة البحوث الاقتصادية بشركة الشال للاستشارات ، من أنه بعد تدهور أسعار النفط لآقل من سنتين، بات واضحاً كم هو غير مستدام نمو الاقتصاد الكويتي ، وأن مكائته تدور بسبب وقود مخزون أو متراكم من حقبة رواج سوق النفط، لافتاً إلى أن «الإصلاح الحقيقي يعني أولاً ضرورة الحفاظ على ذلك المخزون ثابتاً ، وثانياً البدء بعمل ضخم هدفه الإضافة إلى المخزون حتى تضمن استدامة نمو الاقتصاد».

وشدد التقرير على أن التنمية مشروع جاد جداً، خرائطه أو أساساته هي سلامة ودقة وحداثة الأرقام التي يعتمد عليها في التشخيص حتى تكون علاجاتها ناجحة، داعياً إلى ضرورة أن تأخذ كل مؤسسات الدولة قضية التنمية ، على محمل الجد».

كما تناول تقرير الشال أوضاع أسواق المال الخليجية ، ومدى سيولة أسواق المال فيها ، وكذلك الأداء المتوقع للاقتصاد العالمي ، طبقاً لتقرير صندوق النقد الدولي ، عن شهر يوليو 2016.

وفي ما يلي تفاصيل ما أودّه التقرير :

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2015

بعد نحو سبعة شهور على نهاية عام 2015، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات أولية لأداء الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن عام 2015. وبعد أسبوع واحد من نشر هذا التقرير، سوف تنشر الجهات الرسمية للإحصاء في الصين – حجم اقتصادها نحو 11 تريليون دولار أمريكي- الأرقام للنمو الحقيقي للاقتصاد الصيني عن الربع الثاني من عام 2016.

وتقدر الإدارة المركزية للإحصاء بأن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً اسيميا سالب بنحو 25.9%، وبلغ حجمه نحو 34.3 مليار دينار – نحو 114 مليار دولار – مبوطاً من مستوى 46.3 مليار دينار لعام 2014. انعكس ذلك الانخفاض الاسمي الكبير على انخفاض اعلى قليلا لنصيب الفرد منه الذي بلغ عن عام 2015 نحو 8095 دينار – فاقداً نحو 28.4% من مستوى عام 2014 البالغ 11311 دينار ، والتقلّوت في الانخفاض يعود لزيادة عدد السكان.

التغير الرئيسي الذي اثر على إسهام مكونات الناتج المحلي الرئيسي كان في جانب الصادرات من السلع والخدمات، وغالبيتها الساحة نظمية، فحصوله الصادرات هبطت بنحو 41% من قيمتها، أو من نحو 31.7 مليار دينار في عام 2014.

إلى نحو 18.660 مليار دينار في عام 2015، وكانت قد قدّلت أيضاً نحو 9.4% من مستوى 2014، مقارنة مع عام 2013، واستمرت واردات السلع والخدمات رغم ذلك بالارتفاع بنحو 6.4% في عام 2015 بمقارنته بمستواها لعام 2014 ، وبلغ مستواها نحو 15.532 مليار دينار ، بعد أن كان نحو 14.594 مليار دينار ، في عام 2014، ونحو 13.210 مليار دينار في عام 2013. والاستهلاك النهائي، الحكومي والخاص، زاد أيضاً في السنتين وذلك ما يقسر استمرار واردات السلع والخدمات بالارتفاع، لذلك تبقى هيمنة مكونات الناتج المحلي الإجمالي ليست ظاهرة صحية أسوة بالولايات المتحدة ولاحظاً للصين، لأن الاقتصاد المحلي يعتمد في كل احتياجاته من السلع والخدمات على الاستيراد ولا يصنعها.

ومكونات الناتج المحلي الإجمالي هي كشف تحليل وصور إشعة لحالة الاقتصاد، وبعد تدهور أسعار النفط لآقل من سنتين، بات واضحاً كم هو غير مستدام نمو الاقتصاد الكويتي ، وأن مكائته تدور بسبب وقود مخزون أو متراكم من حقبة رواج سوق النفط، والإصلاح الحقيقي يعني أولاً ضرورة الحفاظ على ذلك المخزون ثابتاً ، بينما هو يتآكل حالياً، ويعتمد ثانياً على البدء بعمل ضخم هدفه الإضافة إلى المخزون حتى تضمن استدامة نمو الاقتصاد، ولا هذا أو هذا يحدث حالياً.

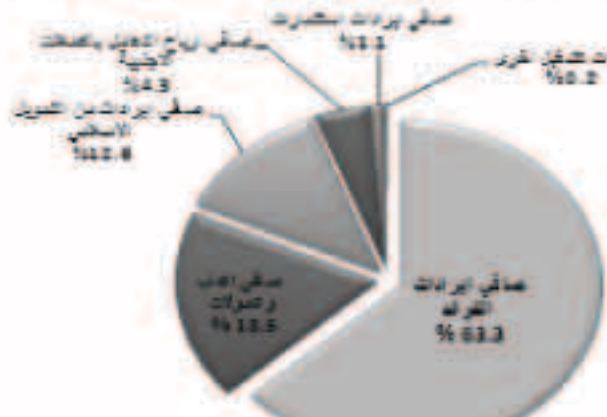
على أي حال، التنمية مشروع جاد جداً، خرائطه أو أساساته هي سلامة ودقة وحداثة الأرقام التي يعتمد عليها في التشخيص حتى تكون علاجاتها ناجحة، والأرقام الاسمية غير الدقيقة والتأخرة المنشورة حول الناتج المحلي الإجمالي بعد نحو 7 شهور من نهاية العام، لا توحى بأن الإدارة العامة تأخذ التنمية على محمل الجد، رغم الخطورة البالغة لتداعيات سوق النفط.

سيولة أسواق المال في إقليم الخليج

التغيرات الكلية، والمقصود هنا انهيار أسعار النفط والإحداث الجيوسياسية في الإقليم والجوار، أثرت سلباً على شهية المستثمرين في أسواق المال السبعة في الإقليم، وأهم مؤشرات الضعف، هو مؤشر سيولتها. فالسيولة الكلية للأسواق السبعة، هبطت من مستوى 340.4 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015، إلى نحو 226.5 مليار دولار للنصف الأول من العام الجاري 2016، فاقدة نحو ثلث قيمتها، أو نحو 33.5%-. وتفاوتت نسب هبوط السيولة بين سوق وأخرى – وراوحت ما بين 1.1%-لأندمانا وكان سوق أبو ظبي، و38.8%-لأعلاما ليورصة قطر، وكان سوق الكويت ثاني الأسواق في حجم فاقد السيولة، وبنحو 34.9%-. ثم السوق السعودي أكبر أسواق الإقليم الذي فقد نحو 34.1%-. وإذا استثنينا سوقا البحرين ومسقط، وهما سوقان صغيران، كان السوق الكويتي أدنى الأسواق الخمسة الأخرى سيولة، بنصيب بلغ نحو 2.4% من سيولة الأسواق السبعة في النصف الأول من عام 2015، وتدرّجت تلك النسبة لتصبح 2.3% من الإجمالي للنصف الأول من عام 2016.

والسيولة وحركتها هي المنعبر الأهم المؤثر في جاذبية تلك الأسواق، فارتفاع السيولة المبرر، يعني أن المؤشرات الكلية للاقتصاد إيجابية، ويعني أن الثقة في السوق المالي كبيرة. ومؤشرات الأسعار مجرد متغير تابع لمؤشر السيولة. لذلك، ونتيجة مباشرة لانحسار السيولة، حققت أسواق الإقليم السبعة خسائر متفاوتة في مؤشرات الأسعار، ما بين 06/30 2015 و 06/30 2016، أدانها خسائر كان سوق أبو ظبي يفقدان مؤثره 4.8%-. وكان أدناها فقداًنا سيولته. وكان اعلاها خسائر في مؤشراتها 3 من أربع أسواق كانت الأعلى فقداًنا سيولتها، وهي السوق السعودي ثالث أكبر فائدي السيولة بخسارة مؤثره بحدود 28.5%-. ثم رابع أعلى فائدي السيولة أو سوق دبي، ومعه أعلى فائدي السيولة بورصة قطر، بفقدان مؤشر كل منهما من 19%-. وسبب تفوق السوق السعودي في خسائره على سوق قطر، هو أنه كان أكبر الراغبين حتى 30 يونيو 2015، بإضافة مؤثره مكاسب بنحو 9% بسبب الأثر النفسي لفتح تداولات السوق للأجانب بحلول ذلك التاريخ. بينما وضع السوق الكويتي مختلف، فهو سوق ضعيف السيولة في الأصل كما أسلفنا، ونصيب كل شركة مدرجة من السيولة أكثر ضعفاً نتيجة تفوقه في عدد الشركات

إجمالي الإيرادات التشغيلية في النصف الاول 2016



إجمالي الإيرادات التشغيلية في النصف الأول من العام الحالي

الدرجة، لذلك، كان ثاني أكبر الخاسرين سيولة، وخامس أكبر الخاسرين أسعاراً بفقدان مؤثره نحو 16.3%.

الغرض مما تقدم، هو التأكيد على ما سبق أن طرحناه أكثر من مرة في تقريرنا، بأن العلاج المباشر بالدعم أو من خلال المحفظة الوطنية أو الصناديق، كلها وغيرها لا تعني أكثر من ضخ سيولة مؤقتة، تؤدي إلى خسارة غير مستحقة للعام، وتبلى إجراءات فاشلة في استعادة الثقة في السوق. وأي حل، لا بد وأن يكون مركباً ومحترفاً ومتوسلاً إلى طويل الأمد، فالتركيز لا بد وأن يكون على استدامة توازن حالة العرض والطلب، وهو إجراء صانع السوق جزء منه فقط، وخلفه عدد الشركات المدرجة جزء منه فقط، وتحسين نوعيتها بالإضافة شركات قليلة جزء منه فقط، وتوجيه الأموال إلى السوق لخفض المعروض وبغرض التوزيع للعام جزء أيضاً، وإصلاح جوهرى للسياسات العامة جزء رئيسي مكمل، ما عدا ذلك، ليس هناك ضمانة من عدم انتقال أزمة الأصول المالية إلى ما عداها من أصول، وإلى الأصول العقارية بالدرجة الأولى، ثم انتقالها إلى قطاع المصارف، ثم إلى الاقتصاد الحقيقي، فالانتقال يبقى مسالة وقت فقط.

الأداء المتوقع للاقتصاد العالمي – صندوق النقد الدولي – يوليو 2016

في تقرير يوليو الجاري، استمر صندوق النقد الدولي في نهجه بخفض النمو المتوقع للاقتصاد العالمي، فبعد خفض معدلات النمو بنحو 0.2%-و 0.1%- في تقرير أبريل الفائت مقارنة بنتيؤات تقرير يناير 2016، طال مزيد من خفض تقرير يوليو مقارنة بنتيؤات تقرير أبريل، وأن يشكل طفيف أو 0.1%- لكل من عامي 2016 و 2017. وكان من الممكن، ولغا للتقوير، أن تعدل توقعات تقرير يوليو إلى الأعلى بسبب تحسن أسعار النفط وتحسن أداء الاقتصاديين الأوروبي والياباني وحتى بعض الاقتصادات الناشئة مثل روسيا، ولكن، استثناء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو الفائت بنتائج غير المتوقعة، وارتفاع المخاطر وحالة عدم اليقين، هبطت موجة التفاؤل.

ورغم ذلك، بطل صندوق النقد الدولي الأكثر نقاؤاً لمقارنة بالبنك الدولي وبعض المؤسسات البحثية الخاصة، فلا نزال توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بحدود 3.1% لعام 2016 و بحدود 3.4% لعام 2017، بينما تقديرات يوليو لوحدة المعلومات لجنة الإيكونومست هي 2.2% و 2.4% للعالمين على التوالي. وحتى صندوق النقد الدولي، يذكر في تقريره بأن تلك

التوقعات هي للسيناريو الأساسي، أما إذا تحققت مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فهناك سيناريو سلبى وآخر حاد، وإن كانا أقل فرصة للتحقق، إلا أنهما سوف يهيئان بمعدلات النمو العالمي المتوقعة للعالمين إلى دون الـ 3%. أخطر الاحتمالات، هي اختلاف بريطانيا والاتحاد الأوروبي على مبادئ التنازع الأمن والسريع، وربما التزوع إلى الحتمالية بما سوف يزيد التداعيات السلبية على مستوى العالم.

ونعود إلى خلاصة ما ذكرناه في تقارير سابقة لنا حول موضوع نمو الاقتصاد العالمي، فالخلاف بين كل التهمين بتوقعاته، لم يعد حول هشاشة وضعف النمو المتوقع، فقد أصبح ذلك محل اتفاق عام، وإثنا بات الخلاف حول مدى هذا الضعف والهشاشة، والاعتماد بقترض أن يتركز على النصح الذي باتت تتلقاه اقتصادات النفط، بمناسبة ومن دونها، بأن سيناريو النمو المحتمل لم يعد قادر على انتشائها من مشكلات اقتصاداتها الهيكلية، وأن إجراءات الإصلاح لديمها لا تعدو كونها نظرية في أحسن الأحوال، وتجميعية في تطبيقاتها، فالتقرير المذكور يقدر النمو المحتمل في عامي 2016 و 2017 للسعودية، وهي صاحبة الاقتصاد الأكبر في الإقليم – ضمن أكبر 20 اقتصاداً في العالم– وصاحبة ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم، بحدود 1.2% و 2% في العامين على التوالي، وهو مستوى لا يكفي لعلاج أي من الاختلالات الهيكلية، ونمو الاقتصاد العالمي الضعيف، حتى مع تحقق السيناريو الأساسي، ومعه النمو الضعيف لاقتصادات الإقليم، وارتفاع مستويات الدين العام مع الالتزام لاحقاً بسداد الساطها وفوائدها الآيلة للارتفاع أيضاً، تجعل عنصر الوقت العامل المؤثر الأهم في نجاح جهود الإصلاح من عدمها، وللتغلب على هذه العقبة في الكويت، تحتاج الإدارة العامة إلى ما يكفي من شجاعة للاعتراف بعدم جدوى جهود إصلاحاتها حتى اللحظة، وبأن المخاطر لا تحتمل التراخية على تأجيل الإصلاح حتى انتخابات يوليو 2017.

نتائج بنك الكويت الوطني – النصف الأول 2016

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2016، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، – بعد خصم الضرائب –، قد بلغ نحو 158.5 مليون دينار ، بانخفاض مقداره 11.5 مليون دينار ، أي ما نسبته 6.8%، مقارنة بنحو 170 مليون دينار ، في النصف الأول من عام 2015. ولكن، أرباح النصف الأول من عام 2015 كانت متضمنة أرباح

الأداء الأسبوعي للبورصة : ارتفاع مؤشرات الكميات المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وانخفاض مؤشر قيمة الأسهم

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة.

وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 331.6 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 0.3 نقطة، ونسبته 0.1% عن (إقبال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 34.3 نقطة، أي ما يعادل 9.4% عن إقبال نهاية عام 2015.

مؤشر القيمة	2017	2016	%	مؤشر القيمة	2017	2016	%
10.5.6	421.1	1.7	233.7	10.5.6	421.1	1.7	233.7
(15.2)	211.5	0.0	191.8	(15.2)	211.5	0.0	191.8
10.5.6	422.2	(1.3)	224.1	10.5.6	422.2	(1.3)	224.1
(14.7)	245.5	(3.1)	216.1	(14.7)	245.5	(3.1)	216.1
(17.7)	235.5	0.0	193.3	(17.7)	235.5	0.0	193.3
(15.0)	424.2	(2.8)	226.6	(15.0)	424.2	(2.8)	226.6
(14.6)	329.6	0.0	307.2	(14.6)	329.6	0.0	307.2
(15.5)	1,052.0	0.0	951.8	(15.5)	1,052.0	0.0	951.8
(14.5)	400.7	6.4	340.0	(14.5)	400.7	6.4	340.0
(12.3)	125.8	(1.1)	124.1	(12.3)	125.8	(1.1)	124.1
15.5	235.1	(1.5)	275.8	15.5	235.1	(1.5)	275.8
20.5	110.7	7.1	124.8	20.5	110.7	7.1	124.8
(16.9)	1,292.3	5.9	1,136.3	(16.9)	1,292.3	5.9	1,136.3
37.5	43.7	2.2	55.0	37.5	43.7	2.2	55.0
(14.6)	347.4	4.5	324.2	(14.6)	347.4	4.5	324.2
(10.3)	67.3	1.8	90.6	(10.3)	67.3	1.8	90.6
(15.3)	427.7	0.0	404.9	(15.3)	427.7	0.0	404.9
(12.3)	199.0	0.0	174.6	(12.3)	199.0	0.0	174.6
(17.9)	55.8	6.0	55.2	(17.9)	55.8	6.0	55.2
(7.9)	162.9	2.5	149.4	(7.9)	162.9	2.5	149.4
(11.5)	55.6	(1.5)	55.6	(11.5)	55.6	(1.5)	55.6
11.6	190.7	1.9	212.1	11.6	190.7	1.9	212.1
(16.0)	137.5	5.0	163.2	(16.0)	137.5	5.0	163.2
(14.1)	1,494.0	(5.6)	1,534.4	(14.1)	1,494.0	(5.6)	1,534.4
(11.0)	894.3	(1.5)	109.2	(11.0)	894.3	(1.5)	109.2
(15.0)	112.8	(1.7)	105.2	(15.0)	112.8	(1.7)	105.2
(15.1)	350.5	(3.5)	397.9	(15.1)	350.5	(3.5)	397.9
2.0	104.8	2.0	107.0	2.0	104.8	2.0	107.0
0.0	149.9	(1.3)	151.5	0.0	149.9	(1.3)	151.5
(12.3)	64.8	0.0	56.5	(12.3)	64.8	0.0	56.5
(14.3)	172.4	(2.9)	169.2	(14.3)	172.4	(2.9)	169.2
4.3	377.5	190.4	365.2	4.3	377.5	190.4	365.2
42.8	115.5	0.0	155.0	42.8	115.5	0.0	155.0
(12.1)	1,500.2	(1.1)	1,435.4	(12.1)	1,500.2	(1.1)	1,435.4
(13.2)	355.5	5.4	291.4	(13.2)	355.5	5.4	291.4
7.7	11.7	0.0	12.6	7.7	11.7	0.0	12.6
(14.7)	890.6	(2.9)	891.6	(14.7)	890.6	(2.9)	891.6
8.0	106.7	0.0	171.7	8.0	106.7	0.0	171.7
55.0	51.8	0.0	126.8	55.0	51.8	0.0	126.8
(15.1)	60.3	2.2	50.7	(15.1)	60.3	2.2	50.7
24.0	1,970.7	0.0	2,424.0	24.0	1,970.7	0.0	2,424.0
74.8	881.5	8.8	844.0	74.8	881.5	8.8	844.0
(16.9)	382.5	1.3	353.3	(16.9)	382.5	1.3	353.3
(15.3)	322.6	0.0	302.4	(15.3)	322.6	0.0	302.4
(16.3)	339.6	0.0	351.8	(16.3)	339.6	0.0	351.8
(15.8)	225.6	6.2	219.4	(15.8)	225.6	6.2	219.4
(15.4)	365.5	6.1	321.3	(15.4)	365.5	6.1	321.3